مركز تكامل للدراسات والأبحاث

قراءة في كتاب

الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج من البدايات إلى أزمة كوفيد 19

فاطمة الزهراء حبيدة

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، بمراكش.

21 يوليوز 2024

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

تشكل الأزمات اختبارا لمدى تماسك اقتصادات الدول، وأداة لإعادة التفكير في تطوير مجالات معينة على حساب أخرى، في ظل وجود نسق مهيمن ينبني على محاولة إضفاء البعد الاقتصادي على جل المجالات سواء اجتماعية، ثقافية...إلخ، مما يوضح حجم النزوع الاقتصادي الذي تتجه نحوه الدول.

من هذا المنطلق دائما ما حاولت اقتصادات العالم وضع آليات متينة بغاية خلق اقتصاد متماسك قادر على تجاوز الأزمات، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتجنب "شبح التذبذب"، ورغم كل الوسائل المتاحة للدول بغاية حماية اقتصادها كإعمال سياسة نقدية متشددة، وغيرها من الاجراءات، تظل عاجزة أمام الأزمات، وأبرز مثال عن ذلك جائحة كوفيد 19، التي جعلت السياق الاقتصادي العالمي يوسم بـ"اللايقين" "UNCERTAINTY"، فقد أدت جائحة كوفيد 19 إلى انكماش كبير في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي قدر بحوالي % 4,4- أي ما يقارب 2.6 مرات الانخفاض الذي سجله الاقتصاد العالمي سنة 2009[1]، مما يوضح حجم التأثير الاقتصادي على مستوى العالم، الأمر الذي اضطرت معه جل الدول إلى الانخراط في بلورة سياسات اجتماعية واقتصادية بغاية مواجهة انعكاسات هذه الأزمة الصحية، أو على الأقل الخروج منها بأقل الخسائر الممكنة، فتباينت الإجراءات المتخذة من قبل الدول، فمنها من وُصف تدخلها بالسريع والناجح، ومنها من لم تُحكم قبضتها أمام الوباء ليحصد خسائر بشرية واقتصادية كبيرة، فعلى المستوى الاجتماعي خلفت الجائحة تفاوتات حادة بين الطبقات الاجتماعية، وكذلك بين الجنسين. وأمام هذا التحول العالمي، الذي أثر على كبرى اقتصادات العالم، اصطفت الدول النامية، لتتلقى هي كذلك عدة "صدمات اقتصادية متتالية"، والمغرب شأنه كباقي الدول النامية، التي تأثرت بجائحة كوفيد 19، إذ سجل المغرب انخفاضا في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مع بداية الجائحة، فبالرغم من الإجراءات المتخذة لتفادي انتشار الوباء، وتشديد إجراءات الحجر الصحي، إلا أن الانعكاسات السلبية لفترة الحجر الصحي كان لها وقع مهم على استمرار بعض الأنشطة التي تأثرت بالإغلاق نتيجة الحجر الصحي، لكن مع بداية سنة 2021 سيستعيد الاقتصاد المغربي تعافيه، نظرا للإنتاج الفلاحي الوافر، مما ساهم في استعادة تماسك الاقتصاد المغربي

[1] الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، ص 26.

من جديد، لكن هذا الاستقرار الاقتصادي لم يستمر طويلا، وبدأت مظاهر الاضطراب الاقتصادي تبرز بسبب قلة التساقطات المطرية، التي كانت بداية إنذار لموجة جفاف حادة، فبعد أن راهن المغرب على القطاع الفلاحي "كمنقذ وفي" في مختلف أزماته، سيتبدد هذا الرهان بسبب الجفاف.

ستشتد الأزمة الاقتصادية مع بداية الحرب الأوكرانية الروسية، التي فاقمت من حدة التأثيرات التي خلفتها الجائحة، وأحبطت نوعا ما الحصيلة الاقتصادية الإيجابية التي تم تحقيقها سنة 2021، وتجلت أهم هذه الانعكاسات في الارتفاع الملحوظ للتضخم الذي قدر ب 5.8%، وهو أعلى مستوى تم تسجيله منذ سنة 1995[2]، إلى جانب الارتباك الحاصل على مستوى المؤشرات الماكرو-اقتصادية الأخرى، كما سجل كذلك انخفاض على مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية، وارتباك على مستوى المبادلات التجارية، أما على المستوى الاجتماعي فقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير، وكل هذه التأثيرات أدت إلى انخفاض معدل ثقة الأسر في الاقتصاد الوطني.

وتأسيسا على ما سبق، بالنظر إلى سياق الأزمة وتأثيراتها، إلا أن محاولة تفسير وتمحيص مختلف الإجراءات المتخذة بغاية تجاوز آثار الجائحة تطرح مجموعة من الإشكالات وتتعدد تأويلاتها، فقد أشارت مختلف التقارير منها التقرير المالي والاقتصادي المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2024، إلى أن "تدبير الجائحة كان تدبيرا نموذجيا" و "أن تنزيل حملة التلقيح تم بشكل جيد". فهل فعلا كانت التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة تدابير محكمة وعقلانية كما جاء في التقارير الحكومية؟ وهل فعلا الاقتصاد المغربي استطاع تجاوز الأزمة وبرهن عن مدى تماسكه أم أن الأمر لا يعدو كونه "محاولة لتسييس الاقتصاد"، لذا أمام كل هذا الزخم في المعطيات والأحداث الاقتصادية المهمة كان لابد من تحليل وتقييم مسار الاقتصاد المغربي، وهو ما سيجيب عنه مؤلف نجيب أقصبي الذي جاء تحت عنوان "الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج من البدايات إلى أزمة كوفيد 19"، ولابد من التذكير أنه بعد الجائحة برزت عدة كتابات تقارب آثار الجائحة منها من انطلق من تحليل شمولي يأخذ

[2] التقرير المالي والاقتصادي 2023، وزارة الاقتصاد والمالية، ص 33.

مقاربة متعددة الأبعاد في تناول آثار الجائحة ك"إدغار موران" و"صباح أبو السلام" في كتاب "فلنغير السبيل: دروس فيروس كورونا

EDGAR MORIN ET SABAH ABOUSSALAM :CHANGEONS DE VOIE : LES LECONS DU CORONAVIRUS[3]"، الصادر في سنة 2020.

أما على المستوى الوطني، فيوجد كذلك مؤلف حسن أوريد بعنوان عالم بلا معالم الصادر سنة 2020، ومؤلف محمد نجيب بوليف بعنوان "دور الدولة واستراتيجيتها التنموية في دعم الاقتصاد وتطوير أداء المقاولة وخلق دينامية تنموية اندماجية" الصادر سنة 2020، وكذلك مؤلف للحسين مجدوبي باحيدة بعنوان:

" "CORONA VERUS : LE MONDE DEPEND D'UN MASQUE" في سنة 2020

وغيرها من المؤلفات التي وجدت في أزمة كوفيد 19 مادة دسمة تستدعي الدراسة، والبحث، لاستخلاص الدروس والعبر.

سيرا على نفس المنوال، قارب الخبير الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي مآلات الاقتصاد المغربي بعد جائحة كوفيد 19، ولابد من التذكير أنه لا طالما كانت مؤلفات الخبير أقصبي تستحضر أعطاب الاقتصاد المغربي، ومنها: "الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب"، بالإضافة إلى مجموعة من اللقاءات، والندوات العلمية التي يبسط من خلالها مدى تأثير مختلف الإجراءات والتدابير المتخذة على الاقتصاد الوطني، والذي ما ينفك أن يحلل بأسلوبه النقدي والجريء أسباب التخلف الاقتصادي، وفشل الاستراتيجيات التي تنكب عليها الدولة، دون أن يتاورى في تسمية الأمور بمسمياتها "حصيلة خاسرة، استراتيجية فاشلة...."، وقد يتبادر لذهن القارئ أن هذه الأوصاف من قبيل حكم قيمة، أو أنها نوع من الانتقاد الجائر، لكن ما يجب استحضاره أن تشخيص واقع الاقتصاد لا يقبل خطوطا حمراء، بل يقتضي دراسة الواقع كما هو، وليس كما ينبغي أن يكون.

[3] راجع: عبد الكريم عنيات، مراجعة كتاب "فلنغير السبيل: دروس فيروس كورونا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نشر بتاريخ 01 أغسطس 2021، على الموقع الالكتروني الرسمي للمركز المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://shorturl.at/ZQmQc، شوهد بتاريخ: 01-06-2024، على الساعة 01:34.

يشكل مؤلف "الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج من البدايات إلى أزمة كوفيد 19" ترجمة نور الدين سعودي، والصادر سنة 2024، كعدد خاص عن المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، استمرارا لنقد مختلف اختيارات الاقتصاد المغربي، مع إبراز مواطن الضعف ومكامن الإخفاقات، وقد تأسس المؤلَف موضوع القراءة على الطبعة الأصلية التي صدرت باللغة الفرنسية، ونشرت في شهر شتنبر سنة 2022، عن المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، والذي يتضمن 5 فصول.

الفصل الأول المعنون "بأزمة كوفيد 19 أزمة غير مسبوقة ولحظة حقيقة"، وجاء في الجزء الأول من هذا الفصل الإحاطة بأبعاد الأزمة وما كشفته من تأثيرات، عبر بيان مختلف الإجراءات المتخذة بهدف الحد من الوباء، وطبيعة القرارات المتخذة والتي وُصفت بكونها مرتجلة، كإجراءات تشديد وتخفيف الحجر، والنتائج المترتبة عنها، وانعكاساتها على المواطنين، وأكد على أن الحجر الصحي استُعمل كذريعة لتبرير التجاوزات السلطوية في حق المواطنين، ليكشف في نفس الفصل، عن دور الموسم الزراعي ومساهمته في تحسين على الاقتصاد الوطني، أما على مستوى المقاولات ونسبة التشغيل، فبسط حجم التأثير الذي خلفته جائحة كوفيد 19، نتيجة انخفاض الإنتاج، كما ستتفاقم حدة التأثيرات بعد الجائحة، نتيجة لزيادة تكاليف النقل والقيود المتعلقة بالجائحة.

ليطرح تساؤلا حول مدى تأثير التدابير الحكومية المتخذة، بالخصوص على مستوى دعم المقاولات، والذي أجزم بكونها "تدابير جزئية"، وانخفاض للاستهلاك الذي وصفه بكونه "غير مسبوق"، بالإضافة إلى اتساع الاقتصاد غير المهيكل، الذي اعتبره أقصبي تجسيدا لهشاشة النسيج الاقتصادي والاجتماعي. كما بسط التأثيرات النفسية والاجتماعية للأسر التي برزت كرد فعل عن الأزمة، ليسترسل في توضيح تجليات هذه التأثيرات ومدى تعمق الفوارق الاجتماعية كاللامساواة، والهشاشة الاجتماعية.

أما على المستوى الاقتصادي فأوضح أقصبي أن أزمة جائحة كوفيد 19 أدت إلى قصور في الطلب الخارجي، وانخفاض حاد في عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يخفى أهمية هذا الأخير في الرفع من معدل النمو

الاقتصادي مما يفسر أن انخفاض العائدات ستكون له تأثيرات واضحة على الاقتصاد الوطني، ليتأسس الرهان الأكبر في تجاوز انخفاض معدل النمو الاقتصادي على عمليات تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل، فكان بمثابة دروس مستخلصة من الجائحة خاصة على مستوى المجال الصحي، وتتجلى في الخصاص على مستوى الموارد البشرية، والمادية، حيث أن المعايير على مستوى كثافة الأطباء تظل غير متوافقة مع ما تحدده منظمة الصحة العالمية، ناهيك عن الاكراهات المتعلقة بسعة المستشفيات، وتمركزها وجودة الخدمة العمومية التي لا ترقى لما هو مطلوب، حيث أن الدرس المستخلص يتمحور حول ضرورة إيلاء أهمية للمجال الصحي، والنهوض به.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان "الخيارات التأسيسية والسياسات المعتمدة لخدمتها"، والذي أفرده لبيان التوجهات الأساسية التي انكب عليها المغرب وارتكزت على "أولوية السوق والمبادرة الخاصة"، والركيزة الثانية تتعلق ب"الاندماج في الاقتصاد العالمي" وتبني توجهاته على المستوى الوطني، وانعكاسات ذلك على السياسة الاقتصادية عبر بيان المراحل الأساسية التي تم خلالها تبني اختيارات اقتصادية حاسمة خصوصا في مرحلة الستينات والسبعينات، التي اتسمت بأزمة مالية حادة سنة 1963، وأدت لتدخل المؤسسات المالية، لتنكب توجهات الدولة على الجانب الاقتصادي بغية تنميته، سواء من حيث البنى التحتية، أو الامتيازات الضريبية، لينخرط المغرب فيما بعد في مخططات تنموية التي كانت ذات نتائج متواضعة، بالإضافة إلى انكباب الدولة على مغربة المقاولات العمومية بعد الاستقلال، واسترجاع الأراضي من المستعمرين، واتسمت هذه العمليات بغياب الشفافية مما جعل أهدافها تخضم مصالح فئات محددة على حساب أخرى.

ولا يمكن الحديث عن الإصلاحات الهيكلية التي عرفها المغرب، دون الإحاطة بعملية الخوصصة، إذ جاء في مضمون الكتاب بأنها "إصلاحات صامتة"، لكونها "لم تُنجز بصددها أي حصيلة رسمية شاملة للخوصصة"، كما أن هذه الأخيرة حادت عن مقاصدها. ليعرج لطرح الإشكالات التي تثيرها الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كعدم الالتزام ببنودها، وأنه في بعض الحالات كانت تتحور لتصير "صفقات سياسية صرفة"، لينتهي في ختام

الفصل إلى بيان التأثيرات التي خلفتها سياسة التقويم الهيكلي، وأبعادها وانعكاساتها على فترة حكم محمد السادس.

أما في الفصل الثالث عنون "بعهد محمد السادس: استمرارية وتطور" حيث أكد أقصبي في متن هذا الفصل على أن فترة حكم محمد السادس لم تشكل قطيعة مع الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها سابقا في عهد الراحل الحسن الثاني، لكن مع ذلك عرفت "إرادة مؤكدة للانفتاح السياسي" في التعاطي مع القضايا المتعلقة بالمتعقلين السياسيين، أما على المستوى الاقتصادي فقد تم اعتبار الأوراش المعتمدة تعوزها الديموقراطية.

أما على مستوى المخططات القطاعية فقد اعتبرها ذات رؤية مجزئة وسطحية، وتنقصها الرؤية الواضحة، وكما أن أهدافها ونتائجها فظلت مجرد حصيلة "هزيلة ووهمية"، ناهيك عن الأوراش الاستثمارية الكبرى (المطارات، الطرق، والطاقات المتجددة...) التي اتسمت في جل مراحل تدبيرها بالعديد من الاكراهات. أما بالنسبة لاتفاقيات التدبير الحر اتجه أقصبي إلى اعتبارها اختيارا محدودا أدى إلى توليد "عجز في الميزان التجاري"، واسترسل في بيان بعض البرامج التي انخرط فيها المغرب دون تؤدي في الأخير إلى نتائج المرجوة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ليعرج إلى بيان حصيلة الاقتصاد في الفصل الرابع وذلك تحت عنوان "الحصيلة: اقتصاد تحت سقف من زجاج"، إذ اعتبر أن الاقتصاد المغربي يعاني من نمو ضعيف، وحتى أن طريقة هذا النمو يشهد تفاوتا كبيرا، مما ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية، ليخلص أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي له تأثيرات سلبية على المغرب.

أما في الفصل الخامس والذي جاء بعنوان "الحصيلة: شاهدة على الرهانات الخاسرة"، فتضمن هذا الفصل حصيلة لتقييم مسار الاقتصاد المغربي، ليستهله باقتصاد السوق الذي ينبني على مبادئ الشفافية، والتنافسية لكن ما تم التوصل له في هذا الفصل، هو هيمنة ظاهرة "الريع والتوافق"، كالمأذونية-الرخصة التي تدبر بمنهجية تفتقد للشفافية، ونفس الأمر بالنسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تتم دون احترام القواعد

القانونية والمبادئ العامة المؤطرة للصفقات، وريع المقاصة الذي ينتج مزيدا عدم العدالة الاجتماعية، وليعرج لبيان أوجه الريع على مستوى قطاعات عديدة (البنوك، المحروقات، اتصالات وتكنولوجيات الاعلام).

ليوضح مظاهر ضعف القطاع الخاص، بعد أن كان الرهان عليه كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل وجود استثمارات عمومية غير فعالة، على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أما الرهان الثاني يتعلق بالتصدير، واعتبر أن الاقتصاد المغربي صار "اقتصاد استيراد" يتم فيه تلبية أكثر من 40% من الطلب الداخلي عن طريق العرض الخارجي، كما أن عائدات المجالات التي يفترض أنها منتجة تظل دون المستوى المطلوب، لينتهي بطرح سؤال حول الغاية من مواصلة نفس المسار بنفس الآليات، ليؤكد مسؤولية مجموعة من الفاعلين عن ما آلت له الأوضاع الاقتصادية وأولهم المؤسسات المالية الدولية، "وإخفاق توصياتها"، دون أن تتحمل مسؤولية ذلك والمسؤول الثاني ألا وهو "دولة المخزن"، نظرا لإخضاع هذا الأخير الاقتصاد للسياسة، ودور عامل القرب من السلطة في تعزيز وتقوية نفوذ بعض "العائلات"، أما الفاعل الثالث هو ما سماه "رأسمالية محاسيب"

" CRONY CAPITALISM"، وهو مفهوم جاء مع الأزمة الآسيوية عام 1997 للتعبير عن التداخل بين السلطة السياسية والاقتصادية وما يوفره من امتيازات لفئة دون فئة أخرى.

أما الجزء الأخير من هذا الفصل والذي جاء بعنوان "قناصي الريع"، كتعبير عن مسألة تضارب المصالح بين الدولة وبورجوازيتها" والذي تضمن توضيحا لأهم مظاهر الاستحواذ التي طالت الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وارتباطا بنفس السياق فقد شكل "رجال الأعمال" القريبين من السلطة امتدادا لشكل جديد من نوع الدفاع عن العرش أي كما وُصفوا في متن هذا الفصل ب"المدافعين الجدد عن العرش"، مما أدى لانخراط الفاعلين الاقتصاديين في العمل السياسي أو تأسيس أحزاب سياسية، ما نتج عنه حسب تعبير "ريمي لوفو" إلى "تسليع

التمثيل السياسي marchandisation de la vie politique[4]"، الأمر الذي ساهم في تبلور مجموعة من القرارات التي تخدم مصالحهم، على حساب فئات أخرى.

يتضح من خلال هذه القراءة أن الإشكالات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي، والتي ساهمت جائحة كوفيد 19 في تفاقمها، لا تنبني على محدد واحد فقط، بل تتشابك مع ما هو هيكلي وبنيوي وما هو ظرفي كذلك.

وختاما يمكن القول، أن المؤلف قارب الاقتصاد المغربي بداية من أولى مراحل تشكل السياسة الاقتصادية، مرورا بالمراحل الانتقالية الأساسية، كبداية تدخل المؤسسات الدولية القارضة، إلى تولي محمد السادس الحكم، وإلى استعراض البرامج التنموية ثم إلى حدود جائحة كوفيد 19 وما بصمته من تأثيرات اقتصادية، وكخلاصة عامة، يتضح أن الاقتصاد المغربي اقتصاد هش، لا زال يتأثر بالصدمات الخارجية، ويرتهن بما تجود به السماء، فالاتكال على القطاع الفلاحي باعتباره محركا للاقتصاد الوطني، لن يكون دائما اختيارا محمودا أمام التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وحتى مختلف التدابير المتخذة سواء على مستوى الاستثمار العمومي، والمقاولات العمومية تظل إصلاحات جزئية، وذات تأثير طفيف لا يتوقع منه أن يحدث نقلة على المستوى الاقتصادي، فمعضلة الاقتصاد المغربي ليست رهينة فقط بالمجهودات المالية المبذولة، بقدر ما تستدعي في أحيان كثيرة إقامة مبادئ الشفافية والديموقراطية، والمنافسة، وغياب هذه المبادئ يجعل اقتصاد الوطني ليس فقط "تحت سقف من زجاج" بل "اقتصاد من زجاج".

[4] راجع: نجيب أقصبي، ترجمة: نور الدين سعودي، الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوفيد 19، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، عدد خاص، 36، 05 أبريل 2024، رؤى بريس، سلا، 2024، ص 252.